

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2012-04-08 رقم العدد: 14437 رقم الصفحة: 22 مسلسل: 143 رقم القصة: 1

بحضور سمو أمير حائل كضيف متحدث

أمير الشرقية رعى جائزة سموه للتفوق العلمي الرابعة والعشرين

◆ الأمير سعود بن عبدالمحسن: حجم المدخلات في القطاع التعليمي مادياً ولوجستياً لا تتناسب أبداً مع حجم مخرجاته



صورة للمتفوقين مع راعي الحفل



الأمير محمد بن فهد والأمير سعود بن عبدالمحسن خلال الحفل

الدمام - ظافر الدوسري

رعى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية مساء أمس الجمعة، حفل جائزة سموه للتفوق العلمي، في دورتها الرابعة والعشرين، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالحسن بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل المتحدث الضيف الجائزة وذلك بقاعة المؤتمرات في إمارة المنطقة. وخلال الحفل ألقى رئيس لجنة جائزة الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز للتفوق العلمي، الدكتور سعيد أبو عالي كلمة عبر فيها عن فرحته بالطلاب والطالبات من خلال تفوقهم العلمي وإبداعهم من خلال مسيرة الجائزة، مؤكداً حرص القيادة الرشيدة على التعليم واهتمامها في مواكبة التطور العلمي، مشيراً إلى أن الجائزة أصبحت محل تنافس بين الطلاب والطالبات، وأن الطلاب المتفوقين والمتفوقات انضموا إلى قائمة طويلة من نالوا شرف الجائزة البالغ عددهم خلال هذه المسيرة 2974 طالباً وطالبة.

وفي كلمة لصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالحسن شكر خلالها سمو أمير المنطقة الشرقية على دعوته لحضور الاحتفال بجائزة سموه للتفوق، واستعرض سموه خلال كلمته المسيرة التعليمية لبلادنا المباركة منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه حتى هذا العهد الزاهر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، مؤكداً سموه على الدور الرائد الذي يقوم به التعليم في النهوض بالأمم والمجتمعات.

وقال سموه: يسعدني كثيراً أن أتقدم بالشكر الجزيل لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد على دعوته الكريمة لحضور الاحتفال بجائزة سموه للتفوق العلمي لهذا العام، مؤكداً له ولكم أنه ليس أعلى ولا أعمر على نفسي من أن أكون في محفل يتصل بالتعليم، ومنطلقني في ذلك أنني أعتبر أن التعليم في حياة الأمم هو رمانة الميزان.. فيه تتقدم متى ما أحسنست توظيفه في بناء مستقبلها، وبه تتأخر متى ما جعلته مجرد صفوف لحو الأمية وتخريج أُنصاف المتعلمين.

وعلياً أنتهز هذه المناسبة التعليمية لأبث بعض همومي كمواطن عن قطاع التربية والتعليم خاصة أنني أرى كما يرى كثيرون أن حجم المدخلات في هذا القطاع مادياً ولوجستياً لا تتناسب أبداً مع حجم مخرجاته.. فعلى الرغم من الإنفاق السخي من قبل الدولة على هذا القطاع وعلى الرغم من توفر الإرادة الصادقة لتصويب مساراته.. إلا أن تعليمنا لا يزال يرتهن للأداء التقليدي الذي حول مدار مدارسنا إلى قاعات يملأها السأم والملل والضجر، يجرجر أطفالنا أقدامهم إليها كل صباح بكل تناقل منتظرين قرع جرس الانصراف على آخر من الجمر.. تماماً كما يريد من يفر من معتقل.

إن مقتضيات الأمانة الوطنية أيها الإخوة تستدعي أول ما تستدعي.. أن نتخلل من سلبياتنا، ومن توجساتنا غير المبررة، وأن نضع أيدينا في أيدي القائمين على التربية، وقيلها أن نضع النقاط على الحروف في صدقنا مع أنفسنا ومع انتمائنا لهذا الوطن وهذه الأمة.. دون مواربة أو مDAHن. لأن الأمر يتصل بالتعليم الذي يشكل عماد نهضة الأمة، ومفتاح أبواب مستقبلها، طالما أننا في هذه البلاد نتفق على أهم الثوابت وأعزها علينا وهو رفض كل ما يتعارض مع الدين والعقيدة، ليبقى بعدئذ أن نتحرك في تلك المساحة الشاسعة لبناء تعليم ينجب لنا العلماء، ولا يتوقف عند طمس أمية القراءة والكتابة.. تعليم يعكس حقيقة شخصيتنا الإسلامية والعربية، ويضعها في مكانها اللائق بها بين الأمم، ويساهم في الابتكار والإبداع والاختراع.. لا تعليم يعلمنا كيف نقرأ «كتالوجات» السلع

◆ سموه: من المؤسف أن نرى تطوير المناهج قد توقف عند نقطة لا يبرحها



الأمر محمد بن عبد الرحمن

والمرمى بلغ 168 مليار ريال، وجدته يفوق إجمالي الميزانية العامة للدولة عام 1994 وهو ما يعادل ميزانية ست دول عربية من الوزن المتوسط. لذلك فطالما أن الدولة تضع التعليم في مقدمة أولوياتها كسياسة عامة، وطالما أنه يحظى بكل هذا الدعم المالي الكبير، ويحظى بهذه الرعاية من الأولوية من كافة أركان الدولة عن كل ما عداها، فالسؤال المطروح هو أين تكمن تلك الحلقة المفقودة، هنا ينبغي أن ننصب كل اهتماماتنا وأفكارنا كمواطنين شركاء في هذه العملية، وهنا يجب أن نطلع بأمانة المواطنين، من أجل حماية المستقبل أن نضع أيدينا على موضع الخرف، ونبدأ التطبيب والتصويب.

وللإنصاف فإنني أدرك أن صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله وزير التربية والتعليم، وكافة أركان وزارته، يعرفون واقع التعليم عن كثب، وأدرك أنهم يعملون كل ما في وسعهم لإنجاز خيارات استراتيجية غير مسبوقة لتحسين الأوضاع الراهنة، كما أنني أعلم جيداً أن مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم الذي انطلق منذ العام 1426هـ-مدى ست سنوات يركز على محاور مهمة كتطوير المناهج، وإعادة تأهيل المعلمين، وتحسين البيئة التعليمية... إلا أنه لن يكون بوسعهم أن يتحملوا كل هذه التحديات بمفردهم ما لم تتحد جميعاً لوضع تلك الاستراتيجيات موضع التنفيذ، وتعتبر موضوع تطوير التعليم هو خيارنا المستقبلي، بل إنه التحدي الوطني الأهم باعتبار أن التعليم عملية مشتركة تتقاطع خطوطها مع خطوط رسمية واجتماعية، وأخرى وهمية وتجميدية في قلبه القديم إما بدافع خوف لا مبرر له، أو بدافع تسجيل الحضور والإعلان عن الذات ليس أكثر.

وعندما أقول: إن العملية التعليمية عملية مشتركة فلا بد من أن أضرِبَ مثلاً لذلك فكلكم تعرفون نذرتي مستويات خريجي الجامعات التي كشفتها اختبارات القدرات الذي يقوم به مركز القياس الوطني، ومن بين هؤلاء الخريجين من يعمل في حقل التعليم، ولا أريد أن أذكر تلك النسب، ولا العلاقة الطردية بين مستوى المعلم وجودة العملية التعليمية... لكنني سأكتفي بالإشارة إلى أن 49% من المعلمين في مدار التعليم العام قد حصلوا على تقدير ممتاز مقابل 5% من المعلمين في بلد كسغافورا حصلوا على هذه النسبة على الرغم من المعايير العالمية التي تعتمدها هذه الدول في التأهيل والتدريب والقياس... أليس ذلك ما يثير التساؤلات...

إن قصور مخرجات التعليم عن مواكبة متطلبات التنمية العالمية أصبحت إشكالية بارزة، التي باتت مسالة يومية لنقاشاتنا الموسمية دونما أي طائل، هي ظاهرة تعد من أبرز مطالب نظامنا التعليمي، إذ لا تتوقف النتائج السالبة لهذه العضلة عند حدود الفاقد المالي، أو الهدر الاقتصادي، أو ما يسفر عنه من بطالة صريحة أو مقنعة... تتجلى



الأمر بدر بن عبد المحسن من ضمن حضور الجائزة

المستوردة وحسب. ولا شك أنكم تعلمون جميعاً أن الموارد البشرية تمثل اليوم الثروة الحقيقية للأمم بوصفها الموارد الأكثر جدداً، وغير القابلة للتلوث، والدراسات المعاصرة تؤكد على أهمية رأس المال البشري.. لذلك ما لم نستغل ثروتنا الراهنة، سواء على صعيد الإمكانيات المادية أو الديموغرافية في بناء نظام تعليمي متطور، يبني وينتج ويخزّن.. ويأخذنا من تحت عباءة التعليم التقليدي إلى فضاء التعليم بالقيمة وبما يحقق تحسين مستوى الحياة الكريمة، واستحقاقات التنمية، وما لم نحسن استثمار هذا الثراء لهذا الغرض فسنستفيد أفسسنا - لا سمح الله - ذات يوم في ذيل القمامة.

لقد زارنا ذات يوم - ولعلكم تتذكرون - رئيس الوزراء الماليزي الأسبق مهاتير محمد، الذي قاد بلاده في ظرف عشرين عاماً من الثغور على منتجات المطاط والكاكاو.. إلى أحد أهم النور الآسيوية التي تصنع اليوم العقالات الإلكترونية وتستقطب الاستثمارات الصناعية من مختلف أرجاء العالم، وقد ألقى محاضرة في جامعة الملك سعود، وكانت نصيحته الأولى والأخيرة.. هي أن نهنئ بمرادتي الرياضيات والعلوم.

ولأن الحكمة هي ضالة المؤمن.. فكم يسوؤني على الصعيد الشخصي أن أفرا في مذكرات شيمون بيريز رئيس الكيان الإسرائيلي حينما يقول: إن بلاده تستثمر في عقول أبنائها أكثر مما تستثمر دول الخليج مجتمعة في نفثها.

أريد أن أسأل: ما الذي يحول بيننا وبين الاستثمار في عقول أبنائنا من خلال التعليم؟ ما الذي يمنعا من أن ننافس في مخرجاتنا التعليمية العالم الآخر، طالما أننا نملك الإرادة، ونملك الإمكانيات؟ هل سنسخر أسرى لوصاية بعض ولحوف من التغيير؟.. وإلى متى؟

أيها الإخوة الكرام تريد أن تخرج من حساسيات الوصاية على التعليم.. تريد أن تتخلص من المزايدات فيما بيننا، فالدين هو دستور هذه الأمة وسقف كل نظامها في التعليم وفي غير التعليم، والعلماء المسلمون الأوائل هم من أسس العلوم الحديثة في الجبر والطب والهندسة والفلك والبصريات وغيرها، وأسلافنا سيكونون أكثر سعادة بما نتجزه من أن نتغنى بأجادهم.

صاحب السمو أيها الإخوة الخضور إن تقويم أي نظام تعليمي يفترض أن يعتمد على الأداء النوعي بالدرجة الأولى، غير أن أدبيات تقويم كل نظامها في بلادنا.. ظلت تعتمد على مؤشرات الأداء الكمي مثل تطور أعداد المدارس، وزيادة أعداد الطلاب، وارتفاع معدلات الإنفاق. وكل هذا يتم على حساب مقاييس التطور النوعي الذي يشكل موضع الرهان أو بيت القصيد كما يقال، فلنناهج التعليمية، وأساليب التدريس، وأنظمة التقويم.. ما

تزال تراوح مكانها، وتعتمد على الحفظ والتلقين والاستذكار.. عوضاً عن التقفيق، وتوسيع المدارك وتنمية ملكات التلاميذ، وتطوير مهاراتهم في التفكير وفي الاستنتاج. كما أن الحجم الهائل من الحشو في المعلومات النظرية.. لا يزال يأكل معظم الحصص الزمنية للمنهج.. دون أن يتيح مجالاً للتعبير عن الرأي، والتفكير الحر الذي يؤسس لبداة الشخصية المستقلة والواقعة.

ومن المؤسف حقاً أن تطوير هذه المناهج قد توقف عند نقطة لا يبرحها أبداً.. بعد أن أصبحت تلك المناهج ميدان صراع عقيم.. بين مدارس فكرية متعددة، بعضها لا علاقة له لا بالتربية ولا بالتعليم، وقد أفضى هذا الصراع والتدخل الساسفي في مسائل تعليمية وتربوية صرفة إلى إشغال المعلمين بالتعليم عن واجباتهم، وعطل برامج تأهيل المعلمين.. حتى بدت تلك المناهج وكأنها هي حلبة الصراع الأكثر سخونة بين هؤلاء الفرقاء، وأصبحت التحدي الأبرز الذي يواجه تطوير العملية التعليمية في بلادنا.

كما أن فقدان التوازن في خريطة المنهج التعليمي.. أدى بدوره إلى إحداث شرخ كبير في نظامنا التعليمي، وقد اطلعت منذ فترة على تقرير صادر عن المركز الوطني للقياس يفيد بأن الطلبة الذين يحصلون على نسبة 90% في اختبارات القياس يفلون في مجموعهم عن 2% من المجموع العام حسب المنحى الاقتصادي، وأن 80% من هذه النسبة المتدنية أصلاً من الطلبة غير السعوديين، كما تشير تصنيفات مادة العلوم والرياضيات في اختبار TIMSS للنصف الثامن أي الثاني المتوسط أنها تقع في هامش يقل عن 10% كما تؤكد القياسات العالمية أن 3% من الطلاب السعوديين فقط يعادل أدائهم المتوسط المعياري العالمي في مادة الرياضيات، وتظهر اختبارات أركمكو أن 84% من خريجي المدارس الثانوية الذين يتقدمون للشركة يقعون في مستويات مكافئة للنصف الثاني المتوسط، وربما أقل.

ولا بد أنكم تتذكرون أن تقرير البنك الدولي قد وضع المملكة في مرتبة متدنية على مستوى التعليم، العربي، وتحديد المرتبة 17 وهي مرتبة لا تتفق بمستوى اهتمام المملكة ودرجة إنفاقها على هذا القطاع.

أليس هذه النتائج مخيبة للأمل، خاصة إذا ما نظرنا إلى الإنفاق الهائل الذي تعتمده الدولة حيث يذهب ربع الميزانية على الأقل لصالح قطاع التعليم، إذ تشير آخر إحصائية اطلعت عليها أن متوسط ما يتفق على الطالب السعودي يبلغ 19600 ريال، وهو ما يزيد على ما يتفق على الطالب في كثير من دول العالم التي تقع اليوم على رأس هرم النظم التعليمية عالية الأداء.

الأرقام أيها السادة لا تكذب، ولا تتجمل، ولا تعرف المواربة أو الالتفاف... فعمل سبيل اللئال عندما رجعت إلى الرقم المعتمد للتعليم في ميزانية هذا العام

مظاهرةها في تدني الإنتاجية، وإنما الخطورة في ذلك هو الأثر السلبي المباشر لمنظومة هذه النزاعات، وإيقاعها على مفردات الحياة العامة، واتساع الهوة بين مسارات النظام التعليمي، ومتطلبات الاقتصاد المعرفي، لذلك فإن خيارنا في هذه المرحلة يجب أن تتحور حول إيجاد آليات تعليمية تتجاوز الأنماط التقليدية السائدة للمساعدة الاستفادة من فرص الإنفاق الهائل في تدوير العائد التعليمي، ورفع القيمة المضافة للوطن، فلا الدعم السخي ولا النيات الطيبة تكفي لتحقيق الجودة التي يحلم بها كل مواطن غيور على مستقبل بلاده وأبنائها، وهذا ما يجعلني أنتهز هذه المناسبة التعليمية لأطالب بتكامل الجهود الوطنية، ورفع وصاية الأقلية عن الأكثرية التي تعرف أن مستقبلها ومستقبل أجيالها مرهون بتطور هذا القطاع، وأن يكون هناك دور إيجابي للأقلية الصامتة في التعليم لم يعد مجرد كتاب ومعلم وسبورة ولا يجوز أن يكون باباً من أبواب الضمان الاجتماعي لتوظيف الخريجين بصرف النظر عن جدارتهم، وإنما هو الذراع الذي يناوش به المستقبل، وهو عماد التنمية البشرية التي تقوم على كفاءة العصر البشري، واستيعاب المعارف المعاصرة التي تشكل مفاتيح الرقي الحقيقي.

أيها الإخوة الكرام يحدونني أمل كبير في سرعة إقامة الهيئة الوطنية لاعتماد، وضمان الجودة التي سبق أن أمر بتشكيلها لعدم التحسينات الشريفة أيده الله لتكون في موقع الحكم في قياس خطوات هذا القطاع الذي يجب أن الحسم بالوثاني وصولاً إلى غير مشرق ينتظره ويحلم به الجميع.

أشكركم على حسن الاستماع، وأشكركم أيضاً على إتاحة هذه الفرصة في تقديم رؤيتي ك مواطن حول التعليم بشكل موجز، وبكثير من التساؤفات التي لا دافع لها يشهد الله سوى الغيرة على هذه البلاد وأهلها، والحلم في أن يكون نظامنا التعليمي بمثابة ناقلة الحركة، المؤهل فعلاً وضموناً لأن يضعنا في المكان الذي نسحقه كوطن.

أشكركم مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله.

إثر ذلك ألقى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز كلمة رحب خلالها بصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبد العزيز على استجابته للدعوة والمشاركة في هذه الليلة المباركة التي يفخر فيها بتكريم الفائزين والفائزات بجائزتها للتفوق العلمي هذا العام، منوهاً بما حققه سمو الأمير سعود من النجاح والتفوق المميز في حياته العلمية والعملية، وما انعكس ذلك إيجاباً على ما وصلت إليه منطقة حائل من تطور ونماء وازدهار في مختلف المجالات بفضل من الله ثم بفضل دعم القيادة الرشيدة ومتابعة واهتمام سموه بالمنطقة وأبنائها، وقال: نحن نشهد في وقتنا الحاضر الرقي والتنمية التي تحظى بها المنطقة فخرها من مناطق المملكة التي تعيش في رخاء ونماء متزايد.